

تجاوزات آل سعود في اليمن.. تحايل على دورها الوظيفي



التغيير

تبرز تجاوزات آل سعود في اليمن تحايلا كبيرا على دور المملكة الوظيفي الذي يفترض أنه يقتصر على قوة إسناد لسلطة هادي ضد خصومها ومنافسيها لكنه تحول إلى دور معاكس تماما .

وتتكشف أجنداث القوى الإقليمية المتدخلة في حروب المنطقة من خلال سياستها والنتائج المترتبة عليها، إذ تفشل في الموازنة بين أطماعها ومطالب حلفائها المحليين، بحيث تُجبر تدخلها لصالحها .

ومع أن المملكة قائدة التدخل العسكري في اليمن، هي بمقياس فاعليتها العسكرية في قيادة عملياتها في اليمن أقل من أن تكون دولةً متمكّنة، فإن تحول اليمن إلى ساحة للصراع السعودي الإيراني، من خلال وكلاهما المحليين، منح آل سعود، كما يبدو، ضوءاً أخضر، وأعفاها من المساءلة السياسية والأخلاقية لتبعات وجودها العسكري في اليمن.

فعلاوة على جرائمها بحق اليمنيين، تفرض اليوم إرادتها القسرية على حلفائها المحليين، إذ تحولت من دولةٍ متدخلةٍ مشروطٍ تدخلها بإعادة حليفها الرئيس عبد ربه منصور هادي، إلى السلطة، إلى دولة تسعى إلى تأييد الحرب، وبالتالي "تعويم" احتلالها اليمن، من خلال استغلال صراعات القوى المتنافسة في معسكر هادي لصالحها، في مقابل استدامة سلطة أنصارها في المناطق الخاضعة لها، مبررا لاستمرار تدخلها العسكري في اليمن.

فحتى مع تعقيد بُنية الصراع المحلي، وتأثير الأزمة الخليجية على سياقات الحرب في اليمن، فإن استراتيجية آل سعود، ومن ثم الإماراتية، أدارت كل تلك التعقيدات المتشابكة طوال سنوات الحرب، بغرض تقسيم اليمن بين القوى المحلية المتصارعة.

حيث أصبح تفتيت اليمن هدفا رئيسا للتدخل السعودي الإماراتي، لا خطأ ناجما عن استراتيجيتها في إدارة الحرب، ففي الأخير يمن منهك بقوى محلية متصارعة على السلطة، وبلاد مجزأة وبلا سيادة، هو خيار مثالي لحماية مصالحها الحيوية في اليمن.

تتجلى تجاوزات آل سعود في اليمن في التحايل على دورها الوظيفي، قوة إسناد لسلطة هادي ضد خصومها ومنافسيها، وتمظهرت تلك التجاوزات في إدارتها صراع فرقاء السلطة في جنوب اليمن.

إذ عززت مملكة آل سعود طوال ثلاث سنوات من تمكين المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من حليفها الإماراتي سلطة أمر واقع في جنوب اليمن، على حساب تقويض ما تبقى من سلطة هادي.

وتمثل أحداث جزيرة سقطرى أخيرا انكشافاً لسياسة آل سعود في اليمن، فقد لعبت قوات الواجب "808" دوراً رئيساً في تسهيل عملية سيطرة المجلس الانتقالي على الجزيرة، متجاهلةً المواثيق الدولية والأعراف الدبلوماسية التي تنظم وجودها في الجزيرة قوة إقليمية، تستمد مشروعيتها من سلطة هادي المعترف بها دولياً التي خولتها للدفاع على الجزيرة، حيث تحولت قوات آل سعود إلى طرفٍ في الصراع في جزيرة سقطرى.

ففي مقابل نزع القوة العسكرية لقوات هادي بشكل تدريجي، أمنت قوات آل سعود استكمال سيطرة قوات المجلس الانتقالي للجزيرة في عملية تسليم نظيفة.

وبالتالي كان حسم آل سعود الصراع في جزيرة سقطرى لصالح الانتقالي خياراً بالنسبة لها لشرعنة تمدد

سلطة المجلس الانتقالي في مناطق جنوب اليمن، وإزاحة لسلطة هادي إلى الهامش، مع ارتباط الموقف السعودي بجزيرة سقطرى بمخاوف من احتمالية تحرك عسكري تركي مفاجئ في السواحل الصومالية المقابلة للجزيرة.

تتكئ سياسة آل سعود في إدارة صراع فرقاء السلطة في جنوب اليمن على تسويق نفسها طرفا محايدا في الصراع، إذ يمنحها ذلك دور الوسيط لفرض رؤيتها للحل السياسي على المتصارعين، وبالتالي تمرير أجندتها، بينما يكشف أداؤها السياسي والعسكري أنها طرف رئيس في الصراع، ففي حين أعافت فرص تعافي لسلطة هادي، فإنها وطفعت الصراعات البينية في معسكر حلفائها لتغيير المعادلة السياسية في جنوب اليمن.

فقد فرصت مملكة آل سعود "اتفاق الرياض" صيغةً سياسيةً لاقتسام السلطة، لا يمكن أن يتجاوزها المتصارعون، ومن ثم شرعنت المجلس الانتقالي بوصفه قوة سياسية وعسكرية وطرفا يماثل لسلطة هادي، من حيث المشروعية السياسية، فيما تجاهلت التصعيد العسكري من المجلس الانتقالي، والذي أفضى إلى إعلانه الإدارة الذاتية في مدينة عدن، وفي جزيرة سقطرى أخيرا، بما في ذلك حيادها في معارك مدينة أبين، مع إعلانها وقف إطلاق النار وإرسال لجنة لمراقبة خطوط النار.

وهو ما يؤكد تقاطع رؤية مملكة آل سعود والإمارات في إدارة جنوب اليمن، ويزيح نظرية خلاف الحليفين مع تنافسهما على جني الثمار، لصالح توافق الغايات النهائية، وليس بالضرورة تبني الأدوات المحلية نفسها، فإضافة إلى تواطؤ مملكة آل سعود أمام تنمية الإمارات المجلس الانتقالي قوةً خارج مظلة سلطة هادي، فإن الأکید هنا أن إعلان المجلس الانتقالي الإدارة الذاتية في مدينة عدن، ومن ثم سيطرته العسكرية على جزيرة سقطرى، تم تحت مظلة سلطة آل سعود في جنوب اليمن، وليس تحت الإدارة الإماراتية.

وبالتالي، فإن الدعم السياسي السعودي للمجلس الانتقالي حقق ما لم يحققه الدعم العسكري الإماراتي، فيما تضغط دبلوماسية مملكة آل سعود، في الوقت الحالي، على مكونات سلطة هادي المجتمعة في الرياض، لتنفيذ "اتفاق الرياض" وفق رؤيتها المبتسرة لحل الصراع، وتجاوز إعلان المجلس الإدارة الذاتية للجنوب، وأحداث سقطرى.

لا يمكن أن تُحل مشكلة الصراع في جنوب اليمن بإصرار دبلوماسية آل سعود على تجاهل المسارات العسكرية التي صاحبت تفجر الصراع في جنوب اليمن، بما في ذلك الإجراءات الفردية التي أعلنها المجلس الانتقالي باعتساف "اتفاق الرياض"، والضغط على سلطة هادي بقبول تقديم الشق السياسي على الشقين،

العسكري والأمني، وتشكيل حكومة مناصفة بين فرقاء الصراع في الجنوب، وإنما يرحلها مؤقتاً لتتجدد في دورات عنفٍ لاحقة.

إذ يقفز الحل السعودي على بنود "اتفاق الرياض" التي تتضمن أولاً تنفيذ بنود الملحق الأمني والعسكري، وإخراج المعسكرات من المدن، ودمج قوات المجلس الانتقالي في الجيش اليمني، وذلك للتهيئة لتشكيل السلطة بين المتصارعين، ومن ثم فإن مملكة آل سعود التي تراكم فشلها في اليمن، على الرغم من أنها في ورطة حقيقية، إلا أنها تسعى إلى تعميق المشكلات في معسكر حلفائها في مقابل التسويق لحل جاهز يغذي الصراعات البينية.

ومع استمرار ضغوط آل سعود على حلفائها في الرياض، لتمرير صفقتها؛ في كل الحالات، تصبّ تسوية "اتفاق الرياض" الحالية في صالح المجلس الانتقالي و مملكة آل سعود، لا في صالح سلطنة هادي، حيث يخدم توجه آل سعود بالانفتاح على حلفاء محتملين في الجنوب، بما في ذلك حلفاؤها في الشمال.

إذ تدرك مملكة آل سعود أنه لا يمكن الاتكال على حلفائها في شمال اليمن فقط من القبائل أو الجناح الموالي لها في حزب التجمع اليمني للإصلاح، إضافة إلى تغيير ولاءات القبائل، فإنها تخشى من تغلب حزب الإصلاح، الأمر الذي يزعزع نفوذها في الشمال لصالح خصومها.

لذلك ترى مملكة آل سعود ضرورة تنويع شبكة حلفائها في جنوب اليمن، حيث الثقل الاقتصادي والثروات النفطية، ولا تقتصر على القوى الجنوبية المعارضة للمجلس الانتقالي، وبعض المكونات السلفية كقوات "العمالقة"، وإنما الانفتاح على المجلس الانتقالي، فإذا فشلت في تحويله إلى قوةٍ مواليةٍ لها، فإنها على الأقل تستطيع استمالته، من خلال تمكينه من فرض أمر واقع في جنوب اليمن، والضغط على حلفائها لمشاركته في الحكومة المرتقبة، بما يمنحها غطاءً سياسياً لإدارة وجودها العسكري في جنوب اليمن مستقبلاً، في حال تغيرت منظومة سلطة هادي، فمع كون الرئيس هادي مظلة سياسية مثالية بالنسبة لمملكة آل سعود لتحقيق أهدافها في اليمن، فإن الانفتاح على حليف محلي طموح يعزز من حظوظها في الجنوب، إلى جوار الإمارات، الحليف الرئيس للمجلس الانتقالي.

يمضي تشطي اليمن جغرافياً وسياسياً بخطىً حثيثة، وعلى مرأى العالم، نتيجةً بديهيةً لتأبيد الحرب لصالح المحتربين المحليين والإقليميين، إذ يبدو أن "تعويم" احتلال اليمن هو الهدف الأخير للتدخل السعودي، بدءاً بحرف سياقات الصراع المحلي إلى صراعاتٍ أصغر في إطار الحرب الكبرى، مقابل تعزيز حضورها العسكري والسياسي في اليمن، وقولبتة بحسب السياقات السياسية المتغيرة، بما في ذلك عدم

الخرج من دعم قوى محلية منافسة لسلطة هادي التي تدعي الدفاع عنها، وإدارة صراعات القوى المحلية لصالح بقائها قوةً عليا تنفرُّد بتقرير مصير اليمن وتقسيمه "على ما يشتهي الوزان".